

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي تختتم دورتها
العادية الثانية عشرة المنعقدة في جدة من 19 – 23 نوفمبر 2017

جدة، 23 نوفمبر 2017:

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية الثانية عشرة في جدة، المملكة العربية السعودية في الفترة من 19-23 نوفمبر 2017. وقد عقد النقاش المواضيعي المعتاد للدورة يوم 22 نوفمبر 2017 حول موضوع "أهمية التنوع الثقافي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها" كما اعتمدت الهيئة وثيقة ختامية حول الموضوع صدرت بشكل منفصل.

فضلا عن أعضاء الهيئة، فقد حضر الدورة ممثل عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وكبار المسؤولين في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وخبراء دوليون معنيون في مجال حقوق الإنسان من بينهم الدكتور دودو ديان، مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، والسفير نور الدين ساتي، المدير السابق لمكتبة مجموعة اليونيسكو في دار السلام. كما حضر وشارك بفاعلية في الجلسات المفتوحة للدورة ممثلون عن الدول الأعضاء والدول التي لها صفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في هذه الدول.

أعرب رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي، السيد ميد إس كيه كاجوا، عن تقديره لجميع الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك الدولة المضيفة، حكومة المملكة العربية السعودية، لثقتهم في الهيئة واطمئنانهم لها، ولدعمهم الثابت لعمل وأنشطة الهيئة وسكرتاريتها. وأضاف السيد كاجوا أنه لطالما كانت المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أعمال الهيئة جوهرية في توجيه وتحسين ما تقوم به الهيئة من عمل وما تضطلع به من تكاليفات. كما وجه الشكر لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، وكامل فريقه في الأمانة العامة على ما يقدمونه من دعم

معنوي ولوجيستي متواصل، الأمر الذي مكن الهيئة من أداء مهامها باستقلالية وفاعلية.

بالإشارة إلى النقاش المواضيعي، أكد رئيس الهيئة على أن هذا الموضوع جرى اختياره على أساس أهميته لمنظمة التعاون الإسلامي وكذلك بناء على القلق غير المبرر في منتديات محددة لحقوق الإنسان إزاء تطبيق هذا الموضوع، والسبب الأبرز هو ما يتصور من إساءة استعمال لهذا الموضوع. وشدد على أنه في عالم اليوم الذي أصبح أكثر تكاملاً، فإن الثقافات تتفاعل وتؤثر في بعضها البعض بشكل متواصل، وما من مجتمع لديه ثقافة من نوع واحد، واحترام التنوع الثقافي يمثل احترام القيم الإنسانية المشتركة التي تشكل حجر الأساس لكونية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الأديان وصبوك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. وركز السيد كاجوا على أن الإسلام، وعلى عكس حضارات أخرى على مر التاريخ، لا ينظر إلى الثقافات الإنسانية من منظور الأبيض والأسود، وأن الحفاظ على الأهمية الثقافية للشعوب ذات السمات المميزة والأماكن المتنوعة هو الأساس الذي ارتكز عليه ما حققه الإسلام من نجاح كبير كحضارة عالمية.

أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، في رسالته، على أن التنوع الثقافي سمة مميزة للإنسانية ويتجلى ذلك في هذا النسيج الغني المؤلف من ثقافات وعادات وفلسفات وفنون. وذكر الأمين العام أن هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وتأسيسه مجتمعاً متعددًا يتألف من مختلف المجموعات القبلية والأديان لهو انعكاس لقدرة الإسلام الهائلة على استيعاب الآخر. وأوضح أن التزام الإسلام بالتعددية لا يقوم على أساس مصلحة أو انتهازية على الإطلاق، بل ينبع من تعاليم الإسلام الخالصة التي تحمل دعوة عالمية تتجاوز جميع مفاهيم اللون والعقيدة والعرق والدين. كما أعرب العثيمين عن أسفه إزاء موجة الإسلاموفوبيا المتنامية التي نجم عنها انتهاك صارخ لحقوق الإنسان للمسلمين وذلك مثل المحاولات المستمرة لتدمير التراث الثقافي الفلسطيني على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي واضطهاد الأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى، وانتهاكات الحريات الأساسية للجماعات المهاجرة (المسلمون بشكل رئيسي) في العالم المتقدم. وتطرق د. العثيمين إلى مجموعة الخطوات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي لسد فجوات سوء التفاهم على مختلف المستويات، وحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف التعاون الثقافي ووضع وتنفيذ التشريعات

والسياسات الوطنية وفقا لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك احترام التنوع الثقافي بوصفه أداة ومحركا لتحقيق التنمية المستدامة.

أجرى مفوضو الهيئة وأعضاء فريق النقاش وممثلو الدول الأعضاء مناقشات مستفيضة ومثمرة ركزت على أهمية التمسك بالتنوع الثقافي واحترام الاختلافات بوصف ذلك أداة لتعزيز كونية حقوق الإنسان. وأعرب المشاركون عن رفضهم للموجة المتزايدة من كراهية الأجانب والبغضاء والتمييز على أساس الجنس والدين والأصل والعرق، الأمر الذي أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المجتمعات المتضررة. وفي الوقت الذي أكد فيه المشاركون على المراعاة التامة لاحترام التنوع الثقافي، فقد حذروا من إساءة استخدامه من أجل تكريس الممارسات الثقافية الضارة التي تتنافى مع حقوق الإنسان الأساسية. وشدد المشاركون أيضا على ضرورة أن تعمل المجتمعات على تغيير الصور السلبية وأن تتطور، إلا أنهم ذكروا أن عملية تغيير الممارسات الضارة ينبغي أن تتم على يد أطراف من داخل المجتمعات والجماعات نفسها لا أن تكون مفروضة من الخارج. كما أكد المشاركون على أهمية إرساء ثقافة السلام من خلال الحوار بين الحضارات وذلك بغية سد الفجوات المفاهيمية بين المجتمعات والسماح لكل ثقافة بأن تتعلم عن نفسها وذلك من خلال رؤيتها لنفسها عبر أعين الآخرين. وبالإضافة إلى ضرورة تغيير القوانين والأطر القانونية المحلية من أجل تعزيز التنوع، فقد شدد المشاركون على الدور الأسمى للقيم التقليدية والأخلاقية والأسرية في تحقيق التكامل الثقافي الدائم بين مختلف الفئات. كما استعرض النقاش أفضل الممارسات السائدة وحدد الثغرات في المبادرات والآليات القائمة لاقتراح السبل من أجل المضي قدما. وتعكس الوثيقة الختامية للمناقشات موجزا للنقاط والتوصيات الرئيسية التي طرحت في الاجتماع.

أجرت الهيئة، خلال الدورة التي استمرت خمسة أيام، مناقشات متعمقة حول جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، شملت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى التكاليف المحددة الممنوحة لها من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي مثل الإسلاموفوبيا وحقوق المرأة والطفل والحق في التنمية والآلية الدائمة لرصد وضع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، فضلا عن وضع حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى.

كما استمعت الهيئة إلى إفادات موجزة حول هذه المواضيع من المسؤولين المعنيين في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وكان لهذه البيانات دور جوهري في اتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة وشاملة بشأن هذه المواضيع.

أطلع السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون القدس وفلسطين في منظمة التعاون الإسلامي، والممثل الدائم لفلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي، الهيئة على آخر المستجدات حيال وضع حقوق الإنسان في فلسطين والتي من بينها استمرار غطرسة قوات الاحتلال الإسرائيلية مما أدى إلى زيادة العنف ضد الفلسطينيين الأبرياء ، وحالات الإعدام خارج نطاق القانون ، والانتهاكات الممنهجة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية (بينما لا تزال غزة ترحح تحت الحصار الكامل ، فإن 61% من الضفة الغربية تحت الاحتلال والسيطرة الكاملة من قبل القوات الإسرائيلية).

في الوقت الذي أدانت فيه الهيئة تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، لا سيما إغلاق المسجد الأقصى في يوليو 2017، والمعاملة غير الإنسانية التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون وإنشاء وتوسعة المستوطنات بطرق غير قانونية ، فقد أعربت عن قلقها البالغ إزاء معاناة الفلسطينيين التي لا تنتهي إذ يرزحون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي. كما أعربت الهيئة عن خيبة أملها العميقة حيال الاحتفالات التي أقامتها بريطانيا في ذكرى مرور 100 عام على وعد بلفور التاريخي التمييزي. وقررت الهيئة أيضا القيام بزيارة أخرى لتقصي الحقائق إلى فلسطين ، وخاصة إلى قطاع غزة ، الذي لا يزال يعاني من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. كما حثت الهيئة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تكثيف مشاركتها ووحدها في جميع المحافل الدولية ، لا سيما في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ، دعما لحقوق الشعب الفلسطيني.

كما أطلع الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن نزاع جامو وكشمير أعضاء الهيئة على الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي ، حيث قدم وصفاً تفصيلياً عن الوضع المتدهور لانتهاكات حقوق الإنسان على يد السلطات الهندية. وأعربت الهيئة عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية لشعب كشمير، بما في ذلك إنكار حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونوهت الهيئة إلى أن خبراء

الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة أعربوا عن قلقهم إزاء حظر تغطية وسائل الإعلام والقيود المفروضة على حرية التعبير في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي بهدف الحد من الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية في المنطقة ، كما دعت الهيئة الأمم المتحدة ، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، إلى القيام، بشكل عاجل، بزيارة لتقصي الحقائق إلى كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي بغية التحقق بشكل مستقل من وضع حقوق الإنسان على أرض الواقع وإعداد تقرير عن ذلك. كما قررت الهيئة متابعة طلبها السابق إلى الحكومة الهندية بالسماح لوفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي بزيارة كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي لتقييم الوضع الراهن لحالة حقوق الإنسان ، وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي.

أعربت الهيئة، خلال مداوالاتها بشأن وضع مسلمي الروهينجيا ، عن بالغ قلقها حيث تدهور الوضع بشكل مأساوي وأكثر حدة منذ أغسطس 2017 عندما بدأت قوات ميانمار ما يسمى ب "عمليات التصفية" إثر الهجمات المسلحة المزعومة على مراكز الأمن. ومنذ ذلك الحين ، تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الموثوقة إلى أن أكثر من 615 ألف من الروهينجيا قد فروا إلى بنجلاديش. وعلى الرغم من زيادة الاهتمام الدولي والمشاركة في الاستجابة لهذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة إلا أنه يوجد حالياً أكثر من 200 ألف لاجئ من الروهينجيا دون أية مساعدات. وقررت الهيئة، في مسعى منها لزيادة الوعي وجمع معلومات مباشرة عن وضع حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجيا في ميانمار، القيام بزيارة إلى بنجلاديش للقاء لاجئي الروهينجيا وإعداد تقرير شامل عن الوضع لتقديمه إلى الدورة الخامسة والأربعين لاجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي. ورحبت الهيئة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الذي رعته منظمة التعاون الإسلامي حيال وضع حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجيا في ميانمار، وقدمت الهيئة دعمها الكامل لدعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد.

استعرضت الهيئة أيضاً تفاقم وضع حقوق الإنسان للمسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشارت إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز على الجبهة السياسية منذ العام الماضي، فإن الوضع على أرض الواقع شهد تدهوراً مأساوياً مع تزايد أعمال العنف ضد المسلمين على أيدي الجماعات المسلحة والإجرامية وبالأخص ميليشيا

أنتي بالاكا التي تستهدف المدنيين الأبرياء من المسلمين وتهاجم قراهم ومساجدهم. وقد قتل أكثر من 270 مسلماً منذ مايو 2017 وما زال الآلاف يلجأون إلى مخيمات الأمم المتحدة. وتتنظر الهيئة في إمكانية القيام بمهمة ميدانية عاجلة بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتقييم آخر المستجدات حول وضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما حثت الهيئة المجتمع الدولي خاصة مجلس الأمن الدولي على التحرك بسرعة لمحاسبة مرتكبي أعمال العنف المتكررة وذلك من خلال توسيع قائمة العقوبات لتشمل من يقفون وراء هذه الجرائم. كما حثت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان أيضاً المجتمع الدولي على تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان توفير حماية أكثر قوة للمدنيين في جميع أنحاء البلاد مع مواصلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني من أجل توفير خدمات أمنية أكثر تمثيلاً وشمولية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أشارت الهيئة، خلال تفاعلها مع مرصد الإسلاموفوبيا في منظمة التعاون الإسلامي، بقلق إلى تنامي اليمين المتطرف بشكل يدعو للقلق في ربوع العالم الغربي على أساس كراهية الأجانب والخطاب السياسي التمييزي ضد الأقليات وخاصة المسلمين ، مما تسبب في الإسلاموفوبيا، وزيادة جرائم الكراهية ضد المسلمين. وشددت الهيئة على أن تهديد الإسلاموفوبيا تهديد حقيقي جداً ، وأن أسبابه لا تقتصر فقط على المعلومات المغلوطة عن الإسلام ، بل تركز أيضاً على الأيدولوجيات السياسية المتطرفة التي تستخدم الخوف كأداة لوضع الأقليات في قوالب نمطية والتمييز ضدهم بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين الفارين من الاضطهاد والنزاعات في بلدانهم. وأعربت الهيئة عن استعجابها لمواصلة العمل مع منظمة التعاون الإسلامي للضغط من أجل تجريم جميع أشكال خطاب الكراهية والتحرير على الكره، والسعي إلى بذل جهود دبلوماسية حثيثة لتوعية المجتمع الدولي بالتداعيات الخطيرة للإسلاموفوبيا على السلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي. واعتمدت الهيئة أيضاً دراسة شاملة عن الإسلاموفوبيا ومكافحة الإرهاب وسوف يتم عرضها للنظر فيها من قبل الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي.

قام فريق العمل المعني بالحقوق في التنمية المنبثق عن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي بمتابعة إعلان أبوظبي المعني بالحقوق في

التنمية، الذي اعتمده الهيئة في ندوتها الدولية لعام 2016 في أبو ظبي بشأن الحق في التنمية. وأكدت الهيئة أيضا على ضرورة الاستفادة من الأحكام ذات الصلة لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإعلان الحق في التنمية، وبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، وإعلان أبو ظبي المعني بالحق في التنمية الصادر عن الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، في تعزيز جدول أعمال الهيئة المتعلق بالحق في التنمية. وقامت الهيئة أيضا بمناقشة واعتماد الجزء الأول من الدراسة التي تحدد مفهوم ومعايير الحق في التنمية وفق منظور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وتحدد هذه الدراسة أيضاً التحديات وتقدم مقترحات فيما يتعلق بالطريق للمضي قدماً. كما قررت الهيئة أيضا التواصل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعين حديثاً المعني بالحق في التنمية من أجل تعزيز العلاقة التعاونية وتشجيع تبادل المعرفة في هذا الشأن.

وفي معرض التأكيد على أهمية الحفاظ على مؤسسة الأسرة والزواج في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أعرب فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفل عن الارتياح إزاء اعتماد الدورة الرابعة والأربعين لاجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي لدراسة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن "التوجه الجنسي والهوية الجنسية"، وتدارس عدداً من خطوات متابعة هذا الموضوع. وأكدت الهيئة من جديد على أهمية ضمان حقوق النساء وتمكين المرأة بوصف ذلك أولوية رئيسية للهيئة حيث تلعب المرأة دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتها. وإذ ترحب الهيئة بتكليفها في الدورة الرابعة والأربعين لاجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي باستعراض "عهد حقوق الطفل في الإسلام" للتصدي للتحديات الناشئة التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال رفاهية الطفل، ولجعل هذا العهد متوافقاً مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فقد أعربت الهيئة عن استعدادها للمساهمة في عملية الاستعراض من خلال تقديم مشورة الخبراء والمشورة الفنية في هذا الموضوع. كما رحبت الهيئة بمبادرة صياغة استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية برفاه الطفل وحماية الأطفال في العالم الإسلامي، وحثت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على الاستفادة من خبرات الهيئة في هذا الصدد لابتكار نهج قائمة على الحقوق للتعامل مع تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية.

اعتمدت الهيئة أيضاً ترتيبات عمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات ومؤسسات البحث المعنية بحقوق الإنسان بغية الاستفادة من خبراتها بطريقة بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج وذلك من أجل النهوض بالمعرفة في مجال حقوق الإنسان.

إضافة إلى الأعمال الاعتيادية للدورة الثانية عشرة، نظمت أمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورشة عمل يوم الخميس 23 نوفمبر 2017. حضر ورشة العمل مفوضو الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وسكرتارية الهيئة والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وكذلك ممثلو الدول الأعضاء والدول التي لها صفة مراقب ومؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وتهدف ورشة العمل المشتركة إلى تقديم التوجيه والتدريب في المجالات المتعلقة بما يلي :

(أ) آليات مجلس حقوق الإنسان مثل الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة الاستشارية والإجراءات الخاصة. (ب) نظام الأمم المتحدة للهيئات المنشئة بموجب معاهدات بما في ذلك كيفية كتابة التقارير الدورية والجوانب ذات الصلة.

أعرب السيد ميد إس. كيه. كاجوا، رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي، في ملاحظاته الختامية، عن عميق امتنانه لجميع الدول الأعضاء بما فيها حكومة المملكة العربية السعودية التي تستضيف مقر الهيئة، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وذلك لما يقدمونه من دعم ثابت لوجيستيا ومعنويا، الأمر الذي يمكن الهيئة من الاضطلاع بمهامها على نحو سلس وفعال. كما أكد السيد كاجوا مجدداً عزم الهيئة الراسخ على العمل جنباً إلى جنب مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المتخصصة الأخرى لمواصلة تطوير وتعزيز احترام حقوق الإنسان بما يفضي إلى احترام وحماية المجتمعات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان www.oic-iphrc.org